WORLD BANK GROUP

INTERNATIONAL BANK FOR RECONSTRUCTION AND DEVELOPMENT
INTERNATIONAL FINANCE CORPORATION
INTERNATIONAL DEVELOPMENT ASSOCIATION
INTERNATIONAL CENTRE FOR SETTLEMENT OF INVESTMENT DISPUTES
MULTILATERAL INVESTMENT GUARANTEE AGENCY

**J**

INTERNATIONAL MONETARY FUND

Press Release No. 38 (A)
October 6-7, 2009

Statement by the Hon. **MOHAMMAD AL-HUSSEIN,**
Governor of the Fund for the **SYRIAN ARAB REPUBLIC,**
on Behalf of the Arab Governors,
at the Joint Annual Discussion

**كلمة المجموعة العربية**
**يلقيها معالي الدكتور محمد الحسين**
**وزير المالية للجمهورية العربية السورية**
**نيابة عن المحافظين العرب**
**في الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي**
**لعام 2009**

**السيد الرئيس،**

1. يسعدني أن ألقي الخطاب العربي الموحد لهذا العام نيابة عن محافظي المجموعة العربية في الاجتماعات السنوية لصندوق النقد والبنك الدوليين. أود أولا، نيابة عن المجموعة العربية، أن أشكر حكومة تركيا لاستضافتها هذه الاجتماعات والحرص على نجاحها . كما أشيد بالجهود التي بذلتها مؤسستانا لمواجهة التحديات الاستثنائية التي نجمت عن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية.

2. يتواصل تأثير الأزمة المالية والاقتصادية العالمية التي نشأت في البلدان المتقدمة على الدول النامية عبر قنوات متنوعة ، منها تراجع أسعار المواد الأولية ، والانكماش الحاد في صادرات هذه الدول ، وتقلص تحويلات العاملين وتدفقات رؤوس الأموال ، وما نتج عن ذلك من تراجع في معدلات النمو وتزايد البطالة . وفي نفس الوقت ، لا يزال العديد من البلدان النامية يواجه صعوبات متزايدة في الحصول على التمويل ، مع احتمال نشأة آثار ارتدادية على الاقتصادات المتقدمة. ولاشك أن الاقتصادات العربية قد تأثرت من جراء هذه الأزمة أسوة ببقية الدول النامية، وإن كان ذلك بشكل أقل حدة نسبياً.

3. وإذ نرحب بالتوقعات التي تشير إلى بداية خروج الاقتصاد العالمي من ركود لم يشهده منذ الثلاثينيات ، نتيجة للدعم الاستثنائي الذي قدمته الحكومات والإجراءات التي اتخذتها المصارف المركزية، نلاحظ أن نسب الانتعاش الاقتصادي متفاوتة بين البلدان، كما يتوقع أن تكون وتيرة التعافي بطيئة ، فتشير التوقعات إلى مواصلة تشديد شروط الإقراض المصرفي واستمرار انكماش التمويل الخارجي لفترة طويلة . والركود العالمي لم ينته بعد وما تزال النظم المالية ضعيفة وغير قادرة على دعم الاقتصاد بالإضافة إلى

ذلك ، إن الدعم المقدم من قبل الحكومات سوف يتضاءل مع مرور الوقت. كما أنه يتوقع أن يكون الطلب الداخلي ضعيفاً في البلدان المتضررة من انخفاض أسعار الأصول كون الأسر تسعى إلى إعادة مدخراتها في وقت يشهد فيه دخلها انكماشاً إثر ارتفاع نسب البطالة.

4. لذلك، نؤكد على أهمية استمرار الدول المتقدمة في تنفيذ السياسات الرامية إلى تشجيع الطلب المحلي واستعادة الثقة في النظام المالي ، ومعالجة أوجه الضعف في تنظيم الأسواق المالية. وندعو إلى التنفيذ المنسق والعاجل للالتزامات الدولية المتخذة من قبل مجموعة العشرين. ونرحب بإنضمام عدد من البلدان النامية الى المجموعة مما أدى إلى إنتقال مناقشة الأمور الإقتصادية والمالية العالمية من مجموعة السبعة الى مجموعة العشرين. فيقع على الدول المتقدمة العبء الأكبر في معالجة الأزمة المالية والاقتصادية التي نشأت نتيجة أنظمتها وسياساتها خاصة في القطاع المالي والمصرفي، الى حد يقلص من آثار الأزمة على الدول النامية، ويقلل من إحتمال حصول مثل هذه الأزمات مستقبلا. ونرى أن استعادة صحة القطاع المالي تظل أهم الأولويات على صعيد السياسات، بما في ذلك الاستمرار في معالجة الأصول المتعثرة وتشجيع الإقراض التمويلي الذي تضاءل بالرغم من التحسن الملحوظ في نسب ملاءة المصارف. كما أنه من الضروري تعزيز أنظمة الرقابة والتنظيم المالي وتطبيق مقررات لجنة بازل ومجموعة العشرين في هذا المجال لضمان استقرار الأسواق المالية وتفادي تكرار الأزمات. وبشكل عام ، نؤكد على ضرورة تحقيق توازن بين التدابير قصيرة الأجل الرامية إلى دعم النظام المالي والأهداف طويلة الأجل الرامية إلى تدعيم الحوافز وتحسين انضباط السوق. ونرى أنه ينبغي الحفاظ على السياسات الاقتصادية الكلية الداعمة ، مع تمهيد الطريق أمام التقليص المنظم لتدخل القطاع العام الذي بلغ مستويات استثنائية . وندعو كافة البلدان لمقاومة الإجراءات الحمائية في التجارة والاستثمار وخدمات العمالة . ونشدد على أهمية استكمال مفاوضات جولة الدوحة التجارية ، لما لنتائجها من آثار ايجابية في التخفيف من تأثير الأزمة على الدول النامية .

5. كما نؤكد بشكل خاص على تلك التعهدات المتعلقة بمساعدة الدول النامية التي أصبحت تعاني من الانخفاض الكبير في تدفق الموارد وما ترتب عليه من تدني النمو واستفحال الفقر. إن مساعدة الدول النامية سوف تساهم ولاشك في عودة النشاط الاقتصادي والتجاري لهذه الدول وما يسفر عنه من تحفيز النمو في الاقتصاد العالمي . وفي هذا المجال نحن نتطلع إلى قيام زملائنا في لجنة التنمية واللجنة المالية والنقدية بالاستمرار على متابعة الإيفاء بهذه الالتزامات خاصة وأن آثار هذه الأزمة على الكثير من الدول النامية قد لا تنحسر في المستقبل المنظور .

6. لقد ساهمت دولنا المنتجة للنفط بشكل جوهري في استقرار أسواق الطاقة العالمية وبتكلفة عالية على تلك الدول التي حافظت على طاقة إنتاجية فائضة. ولذلك فإننا نتوقع معاملة عادلة للنفط مقابل مصادر الطاقة الأخرى، خاصة في مداولات التغيير المناخي في كوبنهاجن وغيرهما من المنتديات.

7. أنتقل الآن إلى التطورات التي شهدتها منطقتنا العربية التي لم تسلم من تداعيات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية . من المتوقع أن يتباطأ النمو في المنطقة مقارنة بعام 2008، أن يعاود الانتعاش في عام 2010 . غير أن أساسيات اقتصاد المنطقة الجيدة والإدارة الاقتصادية والمالية الحذرة ، ومتانة القطاع المالي عموماً ، والتدابير والسياسات الملائمة ، بالإضافة إلى الاحتياطات من النقد الأجنبي ، خاصة لدى الدول المصدرة للنفط ، والدور الإيجابي الذي تقوم به المؤسسات الإقليمية في المنطقة، ساهمت في تخفيف أثر الصدمة على منطقتنا مقارنة بالمناطق الأخرى .

8. تأثرت بلدان منطقتنا المصدرة للنفط الأزمة من خلال الهبوط في إيرادات النفط وانكماش أوضاع الائتمان . بالرغم من ذلك حافظت البلدان المصدرة للنفط على مستويات إنفاق حكومي مرتفعة ، مما يشكل حافزا قويا لوتيرة الطلب على المستويين المحلي والعالمي . وقد يساعد ذلك على تخفيف أثر التباطؤ العالمي على اقتصادات الدول المجاورة التي تربطها بها علاقات اقتصادية متينة . بما في ذلك استمرار توفير فرص العمل وزيادة تحويلات العاملين الى بلدانهم.

9. وقد عانى العديد من بلدان المنطقة المستوردة للنفط من جراء الأزمة حيث تمثل ذلك بإنخفاض معدلات النمو الاقتصادي، وزيادة عجز الموازانات، وإنخفاض الصادرات والاستثمار الأجنبي المباشر وعوائد السياحة وتحويلات العاملين.

10. نود الإشارة إلى قرارات وتوجهات القمة الاقتصادية والاجتماعية والتنموية التي عقدت في الكويت في بداية العام الجاري، والتي أبرزت جهود وحرص الدول العربية على تحسين مناخ الاستثمار وتطوير البنية التحتية في المنطقة العربية وتعزيز فرص الاندماج بالاقتصاد العالمي . وبشكل خاص ، لقد أدى انتشار تداعيات الأزمة المالية والاقتصادية إلى اعتماد تدابير استثنائية في بلدان المنطقة ذات النظم المالية المندمجة في الأسواق العالمية . فتدخلت الحكومات والمصارف المركزية لتحقيق الاستقرار في أسواق المعاملات المصرفية وتوفير السيولة ودعم المصارف التجارية ، وذلك لمواجهة تأثير هبوط أسعار الأصول وضيق أوضاع السيولة .

11. أما السياسات الاقتصادية، فتهدف إلى الحفاظ على مستوى الإنفاق العام لدعم الطلب في بلدان المنطقة التي تتمتع بمستويات مديونية معتدلة . كما تتبع بلدان المنطقة سياسات نقدية مع انخفاض الضغوط التضخمية في المنطقة بهدف إتباع سياسات تيسيريه ضمن المستطاع لدعم الاستثمار والنمو . كما أن بلدان المنطقة حريصة على تقوية سياساتها الكفيلة بحماية الفقراء وشرائح المجتمع الأكثر عرضة للتأثر بالأزمة في هذه الآونة التي يسودها التباطؤ الاقتصادي والبطالة المتزايدة .

12. إننا ندرك الحاجة إلى المزيد من الإصلاحات في الاقتصادات العربية لاسيما في مجال تحسين مناخ الاستثمار وتحرير التجارة لتعزيز النمو الاقتصادي . ويتمثل التحدي الرئيسي الذي ما يزال يواجه منطقتنا بخلق فرص عمل كافية لمواجهة احتياجات القوة العاملة الشابة المتزايدة . وفي هذا الصدد ، نتطلع إلى تكثيف دعم المؤسستين الدوليتين للجهود الإصلاحية المتواصلة في بلداننا .

13. إننا ندعم الدور الذي يقوم به صندوق النقد الدولي لتحقيق الاستقرار النقدي والمالي العالمي ، خاصة في ضوء ما نجم عن الأزمة المالية الراهنة من آثار على الاقتصاد العالمي . ونرحب بالإصلاح الشامل الذي أجراه الصندوق لنظام إقراضه ، بما في ذلك تبسيط شروط الإقراض والرفع من حجمه من أجل مساعدة الدول الأعضاء على تجاوز الأزمة . كما نرى أن خط الائتمان المرن المستحدث يشكل إضافة مفيدة إلى مجموعة أدوات الصندوق ، ونعبر عن ارتياحنا للاهتمام الذي إستدعته هذه الأداة حتى الآن . أما بالنسبة للبلدان منخفضة الدخل ، فنرحب بتعزيز الصندوق لدعمه لها من خلال زيادة غير مسبوقة في قروضه الميسرة ، وإجراء إصلاح شامل لأدواته الاقراضية ، لاسيما من حيث الاستجابة لاحتياجات البلدان لدعم طارئ قصير الأجل ، وإعفاء استثنائي من كافة مدفوعات الفائدة المستحقة للصندوق حتى نهاية عام 2011.

14. إننا نرحب بحصول الصندوق على موارد تمويلية جديدة تمكنه من تعزيز قدرته على دعم الدول الأعضاء وزيادة السيولة العالمية، كما نرحب بشكل خاص بالموافقة على تخصيص وحدات حقوق السحب الخاصة للدول الأعضاء في إطار توزيع عام لما يعادل 250 مليار دولار أميركي يهدف إلى ضخ السيولة في النظام الاقتصادي العالمي من خلال تعزيز احتياطيات هذه البلدان من النقد الأجنبي .

15. من الضروري لتعزيز دور الصندوق أن يكون للدول النامية والناشئة دور واضح ومسموع في الصندوق، ونؤكد على أن فعالية وشرعية صندوق النقد الدولي تعتمد بشكل حاسم على اتخاذ خطوات جريئة في هذا الصدد . نرحب بالالتزام بتعجيل موعد الانتهاء من إصلاح نظام الحصص في الصندوق إلى أوائل عام 2011، ونرى أنه ينبغي أن يهدف هذا المسعى إلى التحول مع الوقت إلى توزيع متكافئ للقوة التصويتية فيما بين البلدان المتقدمة والنامية عن طريق رفع القوى التصويتية للبلدان النامية دون إضعاف حصة أي من هذه البلدان النامية.

16. ونكرر دعوتنا للصندوق إلى تقوية وظيفته الرقابية من خلال المساواة في المعاملة مع الدول الأعضاء وتعزيز فعالية الرقابة على البلدان المتقدمة المؤثرة على الوضع

الاقتصادي والنظام المالي العالميين وكذلك على تدفقات رؤوس الأموال الدولية والأسواق المالية . كما نكرر طلبنا بمراجعة قرار فرض رسوم لقاء الدعم الفني المقدم من قبل صندوق النقد الدولي إلى الدول الأعضاء ، والذي قد يؤدي إلى استبعاد الدول النامية عن الصندوق وعدم حصولها على المساعدات الفنية الضرورية .

17. أما فيما يتعلق بدور مجموعة البنك الدولي ، فإننا نرحب بالإجراءات التي اتخذتها في مواجهة آثار الأزمة المالية والاقتصادية على الدول النامية ، خاصة التوسع الكبير في تقديم القروض والائتمانات والجهود من أجل الحد من تأثير الأزمة على القطاع الخاص، وندعو إلى تعزيز موارد مجموعة البنك وتبني الخطط من أجل دعم النمو وتقليص الفقر في المدى المتوسط . إن مجموعة البنك قد اتبعت سياسات صائبة في التركيز على حماية الفئات الأكثر تعرضاً للأزمة الدولية ، وتبني برامج طويلة الأمد للاستثمار في البنى الأساسية ، والاستمرار في دعم دور القطاع الخاص في تحقيق التنمية . إننا نشيد بشكل خاص بمضاعفة قروض البنك الدولي، والزيادة الكبيرة في استثمارات مؤسسة التمويل الدولية وتوسيع قدرة الوكالة الدولية لضمان الاستثمار على تلبية الطلب المتزايد. إن الآثار العميقة التي أفرزتها الأزمة الدولية على فرص الدول النامية في التنمية وتقليص الفقر تتطلب المزيد من البرامج الطموحة التي تلبي الاحتياجات الملحة للدول ذات الدخل المتدني والمتوسط.

18. إننا نعلق أهمية خاصة على ضرورة المحافظة على متانة الوضع المالي لمجموعة البنك الدولي بالشكل الذي يمكنها من مواجهة الطلب المتزايد على مواردها خاصة في ظل الانخفاض الكبير في التدفقات من الأسواق المالية، وإننا نرحب في هذا المجال بالجهود التي يبذلها مجلس إدارة مجموعة البنك لمواجهة احتمالات تدني الوضع المالي ، ونلاحظ ما اتخذه من قرارات في مجال أسعار فائدة الإقراض والنظر في زيادات مناسبة في رأسمال البنك . إننا ندعو إلى توزيع متوازن لأعباء تعزيز القدرة المالية لمجموعة البنك، وأن لا يتم ذلك على حساب الدول المقترضة التي تعاني بشكل خاص في الظروف الحالية.

19. إن البلدان العربية– كسائر الدول النامية– تتطلع إلى المزيد من دعم مجموعة البنك الدولي في مختلف المجالات . إن أوضاع وظروف دول منطقتنا متباينة ، منها من تمر بمراحل وتحديات صعبة مما يستدعي مراعاة احتياجات هذه الدول مع بذل المزيد من الجهود في النشاطات الإقليمية ويتطلب ذلك من إدارة البنك الدولي وضع حلول إبداعية من أجل الوصول إلى تحقيق ملحوظ . ولذا فإننا نطالب بدعم إدارة الشرق الأوسط بالموارد المالية اللازمة وتطعيمها بنخبة من المتخصصين ذوي الكفاءة العالية علماً أننا نثمن ما تحقق حتى الآن في مجال تقديم القروض والمساعدات الفنية والاستثمارات في القطاع الخاص ونتطلع إلى تفعيل أوسع لمبادرة العالم العربي التي تقدم بها رئيس البنك وما يتطلب ذلك من وضع الأهداف الواضحة والمتابعة المستمرة ، والالتزام بقواعد البنك في عدم تغليب الاعتبارات السياسية في تقديم المساعدات. ومن أبرز ما يحتاج إلى المزيد من الجهد هو مواجهة معضلة تناقص الموارد المائية والتصحر الذي تعاني منه كافة دول منطقتنا ، بالإضافة إلى المساهمة في دعم القطاع الخاص عن طريق استغلال المجالات الرحبة التي تهيئها استثمارات دول المنطقة والتي توسعت ضمن إطار تعاون الجنوب/ جنوب في العديد من الدول داخل وخارج المنطقة. وإننا نطالب بزيادة نسب منح البنك الدولي لبلدان المنطقة العربية في هذه المجالات.

20. إننا ندعو إلى المزيد من الاهتمام بالدول العربية التي تعاني من الصراعات ونوصي بمزيد من المرونة في التعامل مع هذه الدول . وإننا ندعو إلى استمرار دعم صندوق النقد والبنك الدوليين الفعال للشعب الفلسطيني لمواجهة التداعيات السلبية للحصار الاقتصادي المفروض على السلطة الفلسطينية ودعم انضمام فلسطين إلى صندوق النقد والبنك الدوليين . كما ندعو إلى إعادة إعمار العراق وإعادة التواصل مع الصومال وإزالة أعباء مديونية السودان . إن تقدم واستقرار هذه الأقطار سوف يعود ولا شك بالفائدة على الصعيد الإقليمي والدولي.

21. إن الأزمة المالية الدولية قد أثبتت مرة أخرى مدى ضرورة التعاون الوثيق بين كافة المجموعات الدولية من أجل مواجهة هذه التحديات وما يترتب على ذلك من تحقيق تقدم في تعزيز المشاركة الفعالة للدول النامية في صنع القرارات . إن التقدم في هذا المضمار

لازال محدوداً بالرغم من مرور عدة سنوات على إقرار هذا المبدأ في مؤتمر قمة مونتري . ولهذا فقد آن الأوان لتوفير الإرادة السياسية في الدول المتقدمة لإحداث التغيرات اللازمة بالشكل الذي يعزز موقع الدول النامية في مؤسسات بريتون وودز . إننا ندعو بشكل خاص الى التعجيل في التوصل إلى صيغة محددة تضمن عدم تضرر مواقع أي من الدول النامية ، ونتطلع إلى المداولات الجارية في نطاق لجنة التنمية ، بما في ذلك تمثيل الدول النامية في الأجهزة الإدارية للمؤسستين والذي تعاني منه دولنا العربية بشكل خاص.

**السيد الرئيس،**

22. إننا نكرر دعوتنا الملحة لأن يقوم صندوق النقد والبنك الدوليين بتوظيف أعداد مناسبة من مواطني الدول العربية في كافة مستويات إدارتيهما، ولاسيما في مستويات الإدارة العليا . ومن المهم أن توفر لمواطني الدول العربية فرص التقدم الملائمة ، حيث أن نسب التوظيف الحالية والتدرج المهني تعتبر متدنية جداً مقارنة بمثيلاتها من الأقاليم الأخرى ، خاصة في ضوء فقدان كوادر بشرية عديدة من منطقتنا من جراء عملية إعادة هيكلة صندوق النقد الدولي العام الماضي .

23. وختاماً ، السيد الرئيس، فإن الدول العربية ومؤسساتها قد واظبت خلال العقود الماضية على التعاون الوثيق مع صندوق النقد ومجموعة البنك الدولي ونتطلع إلى المزيد من التعاون لمواجهة التحديات المستجدة .

**الســــــلام عليكـــــــم**